واسرائيل في إطار اتفاقيتي كامب ديفيد. وبدلاً من ذلك، اقترح خطاب الدعوة ان يركّز الجانبان اهتمامهما على الجوانب العملية للحكم الذاتي، أي الجوانب المعيشية والبلدية والتربوية والقضائية، التي يأمل الجانب الفلسطيني في تسلّم مهمة الاشراف عليها، وتكون اسرائيل مستعدة للتخلّي عنها. كما اقترح خطاب الدعوة الى الجانبين، الفلسطيني والاسرائيلي، ان يقدّم كل طرف خطة حول تسلسل الخطوات التي تتخلّى بها اسرائيل عن بعض صلاحيات الحكم الذاتي؛ ويجب ان يكون الهدف من كل خطة تحديد الجانب الذي تتداخل فيه صلاحيات الطرفين. وبعد ان يتّفق الجانبان على معظم الجوانب العملية الاساسية للحكم الذاتي، ينتقلان الى معالجة المسائل الكبرى المتعلّقة بالاشراف أو السيادة على الارض والموارد المائية، وغيرها (توماس فريدمان، **كريستيان ساينس مونيتور**، ٢٨/١١/١٩٩١).

غير ان المشكلة الحقيقية التي واجهتها الادارة الاميركية إنصبّت على الكيفية التي يمكن بها إخراج الجولة الثانية من المفاوضات من الاحتكاك مع الطرف الاسرائيلي، الذي أرفق قبوله خطاب الدعوة الاميركية بشروط ثلاثة: أولها، عدم التدخّل في جدول أعمال المفاوضات؛ وثانيها، ان تكتفي الوفود، في واشنطن، بمناقشة الجوانب الاجرائية لعملية التفاوض، من دون التطرّق الى القضايا الجوهرية، حتى يتمّ الاتفاق، في صورة نهائية، على المكان. امّا الشرط الثالث، فيطلب اعتبار واشنطن مجرّد المكان لبدء المفاوضات فقط، وليس لمتابعتها (**جيروزاليم بوست**، ٢٨/١١/١٩٩١).

وما برز، بشكل واضح، هو ان واشنطن بذلت جهوداً مكثّفة لامتصاص خلافها مع تل ـ أبيب، منها ما ذكره مسؤولون أميركيون عن استعداد الادارة الاميركية لدرس طلب حصول اسرائيل على تعهّد بتقديم قروض الاسكان، في شكل ايجابي، اذا ما أظهرت الحكومة الاسرائيلية الجدية اللازمة في عملية التفاوض مع الفلسطينيين. وان هذه الجدية يجب ان تترجم بالقبول بشروط، منها ألّا تصرف القروض على بناء مستوطنات جديدة في الارض الفلسطينية المحتلة، مع تفضيل تجميد بناء المستوطنات (**نيويورك تايمز**، ٢٢/١١/١٩٩١).

وبصرف النظر عن اعتبار أن هذا الطرح ينطوي على خلفيات وأبعاد مختلفة، فان ثمّة اعتقاداً راسخاً لدى العديد من المسؤولين الاميركيين، بأن الرئيس بوش وقع بين الرغبة الاسرائيلية في الابطاء والرغبة الفلسطينية في الاستعجال. وأول ما يود انجازه، على هذا الصعيد، هو وقف بناء المستوطنات الجديدة (**المصدر نفسه**). من هنا، أعرب، خلال استقباله رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، عن رغبته في ان تسير العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية على طريق ثابت، معتبراً «ان الوسيلة الوحيدة لتحقيق ذلك هو في اجراء محادثات صريحة، من دون أي نوع من المواقف المسبقة». وأعلن، في المقابل، ان بلاده ستستمر في لعب دور «الوسيط الصادق» في عملية السلام، لكنها لن تستعمل «العصا السحرية» لتملي حلولاً على الاطراف المتنازعة؛ ووصف المستوطنات بأنها «عقبة في وجه السلام» (**الحياة**، ٢٣/١١/١٩٩١).

بيد ان هذا الامر أثار اضطراباً بالغاً في اسرائيل، التي طالما دأبت حكومتها على ان تردّد على مسامع مواطنيها، ان العلاقة مع الولايات المتحدة الاميركية مبنيّة على أساس مصالح استراتيجية مشتركة ووثيقة. وعلى هذا الاساس، حاولت تل ـ أبيب «جسّ نبض» عزم الادارة الاميركية في شأن الموعد الذي حدّدته الاخيرة لمعاودة المفاوضات في واشنطن، فأعلنت، من جانبها، عن تأجيل موعد المفاوضات الى التاسع من كانون الأول (ديسمبر) بدلاً من الرابع منه. الّا ان البيت الابيض حاول التقليل من أهمية هذا التأجيل؛ وقال الناطق باسمه، مارلين فيتزووتر، ان الرئيس بوش لا ينوي التدخّل شخصياً لدى الاطراف المعنيّة من أجل استعجال عقد المحادثات. ورفض اعتبار غياب اسرائيل عن المحادثات «صفعة» الى الادارة؛ وقال ان بلاده ستستمر في اجراء المشاورات مع الاطراف المعنيّة. أمّا الناطقة باسم وزارة الخارجية الاميركية، تتوايلر، فقالت، ان بلادها أُصيبت بـ «خيبة أمل» لعدم حضور الوفد الاسرائيلي الى المحادثات الثنائية في واشنطن. وكشفت عن ان الحكومة الاسرائيلية أبلغت الى الادارة الاميركية عزمها على ارسال وفدها الى المحادثات «في أقرب فرصة ممكنة» (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٥/١٢/١٩٩١).